

407119 - هل صح أن عليا رضي الله عنه هدد عائشة رضي الله عنها بعد معركة الجمل؟

السؤال

لدي سؤال حول أمنا عائشة رضي الله عنها، هل هي خرجت لتقاتل سيدنا علي أم إنها خرجت لتصلح بين المسلمين؟ وأتمنى الرد على هذه الرواية: "حدثنا يحيى بن آدم، قال حدثني أبو بكر، عن جحش بن زياد الضبي، قال سمعت الأحنف بن قيس يقول: لما ظهر علي على أهل البصرة أرسل إلى عائشة: ارجعي إلى المدينة وإلى بيتك، قال: فأبت، قال: فأعاد إليها الرسول: والله لترجعن أو لأبعثن إليك نسوة من بكر بن وائل دمهم شفار حداد يأخذنك بها، فلما رأته ذلك خرجت" انتهى من "المصنف" لابن أبي شيبة (21/512).

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً:

أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها إنما خرجت إلى العراق للمطالبة بدم عثمان، بالاقتصاص من قتلته، حتى ينكف أهل الفتن، ويحدث الصلح بين المسلمين.

أما أمير المؤمنين علي رضي الله عنه فقد كان بالمدينة يومئذ ولم يكن بالعراق.

قال الذهبي رحمه الله تعالى:

"لما قتل عثمان صبوا، سقط في أيدي أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم، وبايعوا علياً، ثم إن طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وأم المؤمنين عائشة، ومن تبعهم رأوا أنهم لا يخلصهم مما وقعوا فيه من توانيهم في نصرة عثمان، إلا أن يقوموا في الطلب بدمه، والأخذ بثأره من قتلته، فساروا من المدينة بغير مشورة من أمير المؤمنين علي، وطلبوا البصرة." انتهى من "تاريخ الإسلام" (2/270).

ولم يرد في شيء من صحيح الأخبار أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قاتلت علياً، أو دعت إلى قتاله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

"فإن عائشة لم تقاتل، ولم تخرج لقتال، وإنما خرجت لقصد الإصلاح بين المسلمين، وظنت أن في خروجها مصلحة للمسلمين، ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى، فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبتل خمارها.

وهكذا عامة السابقين؛ ندموا على ما دخلوا فيه من القتال، فندم طلحة والزبير وعلي رضي الله عنهم أجمعين، ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء قصد في الاقتتال، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم، فإنه لما ترأس علي وطلحة والزبير، وقصدوا الاتفاق على المصلحة، وأنهم إذا تمكنوا طلبوا قتل عثمان، أهل الفتنة، وكان علي غير راضٍ بقتل عثمان، ولا معيناً عليه، كما كان يحلف فيقول: والله ما قتل عثمان، ولا مالأت على قتله. وهو الصادق البار في يمينه، فخشي القتل أن يتفق علي معهم على إمساك القتل، فحملوا على عسكر طلحة والزبير، فظن طلحة والزبير أن علياً حمل عليهم، فحملوا دفعاً عن أنفسهم، فظن علي أنهم حملوا عليه، فحمل دفعاً عن نفسه، فوقع الفتنة بغير اختيارهم، وعائشة رضي الله عنها راكبة: لا قاتلت، ولا أمرت بالقتال. هكذا ذكره غير واحد من أهل المعرفة بالأخبار" انتهى من "منهاج السنة" (4/ 316-317).

وقد سبق بسط هذا في جواب السؤال رقم: (193186)، فتحسن مطالعته لأهميته.

ثانياً:

روى ابن أبي شيببة في "المصنف" (21/512)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ - أي ابن عياش - ، عَنْ جَحْشِ بْنِ زِيَادِ الضَّبِّيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ يَقُولُ: " لَمَّا ظَهَرَ عَلِيٌّ عَلَى أَهْلِ الْجَمَلِ أُرْسِلَ إِلَى عَائِشَةَ: أَرْجِعِي إِلَى الْمَدِينَةِ وَإِلَى بَيْتِكَ، قَالَ: فَأَبْتُ، قَالَ: فَأَعَادَ إِلَيْهَا الرَّسُولُ؛ وَاللَّهِ لَتَرْجِعَنَّ، أَوْ لَأَبْعَثَنَّ إِلَيْكَ نِسْوَةً مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ مَعَهُنَّ شِفَارٌ حِدَادٌ يَأْخُذُكَ بِهَا، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ خَرَجَتْ".

هذا الخبر في سنده جَحْشُ بْنُ زِيَادِ الضَّبِّيِّ، وهو مجهول الحال لم يرد فيه توثيق معتبر.

فقد ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (2/253)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (2/ 550)، ولم يذكر في جرح ولا تعديلاً.

والمسلم عليه أن يقتدي بأئمة السلف في كيفية التعامل مع هذه الأخبار؛ فهذه الفتنة لما وقعت تعامل معها سلفنا الصالح بأن دققوا في الأخبار، فلم يقبلوا إلا أخبار من علمت عدالته وصدقه.

قال ابن سيرين: " لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤَخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤَخَذُ حَدِيثُهُمْ" رواه مسلم في "مقدمة صحيحه" (1/15).

قال العلاءي رحمه الله تعالى:

" وقول ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم".

قلت: لأن المبتدعة كذبت أحاديث كثيرة، تشيد بها بدعتها، قال ابن عباس رضي الله عنه - لما بلغه ما وضعه الرافضة من أهل الكوفة على علي رضي الله عنه -: " قاتلهم الله؛ أي علم أفسدوا". رواه مسلم في مقدمة صحيحه أيضاً.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: كان ابن سيرين، وعروة بن الزبير، وطاوس، وإبراهيم النخعي، وغير واحد من التابعين؛ يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي، ويحفظ، وما رأيت أحدا من أهل الحديث يخالف هذا المذهب " انتهى من "جامع التحصيل" (ص69-70).

فالحاصل؛ أنه لا يصح أن يخوض المسلم فيما وقع بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين اعتمادا على أخبار لا يعلم حال بعض روايتها. خاصة وأن هذا الخبر في متنه نكارة؛ فما الذي دفع أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه إلى تهديد أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بأن يرسل إليها نساء محاربات مع سلاحهن؟! فمثل هذا يهدد به من هو خارج عن سلطانه ليس تحت قدرته، وأم المؤمنين رضي الله عنها بعد انتهاء وقعة الجمل كانت في سلطان علي رضي الله عنه ومعه أخوها، فلماذا يهددها؟! فكان يكفيه أن يرسلها إلى المدينة مع رفقة مأمونة؛ وهذا الذي قد حصل.

والله أعلم.